الفصل الرابع

القاعدة الاقتصادية فى المدن المصرية الجديدة

تعد القاعدة الاقتصادية واحدة من أهم ثلاثة مقومات رئيسية للعمـــران فـــى المدينة، وهى القاعدة الاقتصادية والإسكان والخدمات. والقاعدة الاقتصادية فـــى المدينة الجديدة هي المحور الرئيسي والآلة الفعالة فى تحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية للمجتمع.

وفى التجربة المصرية لإنشاء المدن الجديدة، بنيـــت اســـتراتيجية التنميـــة الاقتصادية للمدن الجديدة على المقومات والأهداف التالية:

- **أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة:**

- دعم وتعزيز الاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي.
- تنويع مجالات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية الموجهة للتصدير.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص واستعادة رؤوس الأموال المهاجرة.
- زيادة المعروض السنوي من الوظائف وفرص العمل.
- زيادة معدل دخل الفرد والأسرة.

- **مقومات استراتيجية التنمية الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة:**

- فتح محاور عمرانية جديدة واقتحام المناطق الصحراوية النائية ذات الإمكانات الكامنة.
- إقامة البنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية بالمناطق الجديدة.
- تقديم التسهيلات والضمانات لتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار.
- تنمية الموارد البشرية والارتقاء بقدراتها بما يتناسب مع التطور السريع.
- فتح مجالات جديدة للتسويق داخل وخارج مصر.
- توفير الدعم الفني والمعلوماتي للمستثمرين فى جميع مجالات الاستثمار.

(١) العناصر الرئيسية فى القاعدة الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة :

مع بداية حركة إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر، انتهجت الدولة نمطا جديدا للسياسات الاقتصادية عرف بسياسات الانفتاح الاقتصادي القائم على اقتصاديات السوق الحر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، وتأكيد التنوع والتكامل فى مجالات الاستثمار. وفى هذا الإطار تحددت العناصر الرئيسية فى القاعدة الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة فى مجالات ثلاثة هى:

أ) مجال القطاعات الإنتاجية السلعية:

ويشمل هذا المجال جميع الأنشطة الاقتصادية القائمة على إنتاج سلع قابلة للتسوق والتداول داخل وخارج نطاق إقليمها. وتتمتع هذه الأنشطة بميزة إمكانية تصدير منتجاتها. ويشمل هذا المجال: الزراعة، الإنتاج الحيواني، التعدين، الصناعة التحويلية، إنتاج الطاقة، التشييد والبناء.

ب) مجال قطاعات الخدمة الإنتاجية:

ويشمل هذا المجال جميع الأنشطة الاقتصادية القائمة على تقديم الخدمات اللازمة للأنشطة الإنتاجية السلعية مثل: النقل والمواصلات، هيئات المال والبنوك، التجارة والتخزين، السياحة، الاستشارات المهنية، الخدمات الفنية. وترتبط هذه الأنشطة ارتباطا وثيقا بالأنشطة الإنتاجية السلعية في نموها.

جـ) مجال قطاعات الخدمة الاجتماعية:

ويشمل هذا المجال جميع الأنشطة الاقتصادية الخدمية المعنية بتقديم الخدمات المجتمعية والعامة للسكان. وتشمل الخدمات المجتمعية: الخدمات التعليمية، الصحية، الدينية، الثقافية والترفيهية والتجارية. وتشمل الخدمات العامة: الخدمات الحكومية والاجتماعية والمرافق العامة.

والجدول التالي رقم (٤-١) يوضح الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بالمقارنة بالتوزيع النسبي للسكان ذوى النشاط بين المهن المختلفة لعام ١٩٩٧/٩٦[1]

جدول رقم (٤-١) التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الرئيسية مقارنا بالأهمية النسبية لمساهمة تلك القطاعات في الناتج القومي ١٩٩٧/٩٦

القطاعات الاقتصادية	التوزيع النسبي للمشتغلين (%)	المساهمة في الدخل القومي الإجمالي (%)	المشتغلون/ المساهمة
الزراعة	% ٣٠,٠٠	% ١٥,٦٧	١,١٩
الصناعة والتعدين	١٢,٩	١٨,١٠	٠,٧٠
البترول	٠,٣٠	٨,٤٥	٠,٠٣
الكهرباء	٠,٨٠	١,٧٥	٠,٤٥
التشييد	٧,٢٠	٥,٣٠	١,٣٦
إجمالي القطاعات السلعية	٥١,٢٠	٤٩,٣٠	٠,١٠

[1] خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني ١٩٩٨

تابع جدول رقم (٤-١) التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الرئيسية مقارنا بالأهمية النسبية لمساهمة تلك القطاعات في الناتج القومي ١٩٩٧/٩٦

القطاعات الاقتصادية	التوزيع النسبي للمشتغلين (%)	المساهمة في الدخل القومي الإجمالي (%)	المشتغلون/ المساهمة
النقل والمواصلات	٤,٤٥	١٠,٤٠	٠,٤٣
قناة السويس			
التجارة	١٠,٦٢	٢١,٢٠	٠,٥٠
المال			
التأمين			
السياحة والفنادق	٠,٩٢	١,٨٠	٠,٥٠
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٥,٩٠	٣٣,٤٠	٠,٤٨
الإسكان	١,٤٠	٢,٢٠	٠,٦٣
المرافق العامة			
التأمينات الاجتماعية	٢٢,٦٠	٧,٣٠	٣,١٤
الخدمات الحكومية			
الخدمات الاجتماعية	٨,٩٠	٧,٨٠	١,١٦
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	٣٢,٩٠	١٧,٣٠	١,٩٠
الإجمالي العام	%١٠٠	%١٠٠	ـــــ

(٢) الخصائص والميزات العامة للقاعدة الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة:

تميزت الغالبية العظمى من المدن والمجتمعات المصرية الجديدة باستنادها الى قاعدة اقتصادية متنوعة الأنشطة، سواء على مستوى القطاعات السلعية أو القطاعات الخدمية، وتعرف بالقاعدة الاقتصادية مختلطة الأنشطة. فعلى سبيل المثال، تضمنت القاعدة الاقتصادية في العاشر من رمضان: الصناعة، الخدمات،

التشييد والبناء. أما في السادس من أكتوبر فتضمنت بالإضافة إلى ما سبق السياحة أيضا. وفي النوبارية الجديدة والصالحية اشتملت القاعدة الاقتصادية على الزراعة بجانب الصناعة والخدمات والتشييد والبناء. وفى مدينة السادات أضيف إلى ذلك الخدمات الإقليمية. وكذلك في العبور وبدر تميزت القاعدة الاقتصادية بنشاط رئيسي هو تجارة الجملة والتخزين. على أنه بصفة عامة كانت الصناعة في معظم المدن المصرية الجديدة هي النشاط الرئيسي في القاعدة الاقتصادية للمدينة.

والجدول التالي رقم (٤-٢) يوضح المخطط النظري لتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في ثلاث من المدن الجديدة - وهى العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، والسادات - طبقا للأهمية النسبية لكل فئة:

جدول رقم (٤-٢) مخطط توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في ثلاث مدن مصرية جديدة رئيسية

القطاعات الاقتصادية	العاشر من رمضان		السادات		السادس من أكتوبر	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عمالة قطاع الصناعة	٦٠٠٠٠	%٣٩,٢	٦٠٠٠٠	% ٣٦,٤	٥٠٠٠٠	% ٤٠
عمالة قطاع الخدمات المجتمعية	٨٣٠٠٠	% ٥٤,٢	٢٥٠٠٠	% ١٥,٢	٤٦٠٠٠	% ٣٦,٨
عمالة قطاع البناء والتشييد	١٠٠٠٠	% ٦,٦	٢٠٠٠٠	% ١٢	٩٠٠٠	% ٧,٢
عمالة قطاع السياحة	--	--	--	--	٢٠٠٠٠	% ١٦
عمالة قطاع الخدمات الاقليمية	--	--	٦٠٠٠٠	% ٣٦,٤	--	--
إجمالي العمالة	١٥٣٠٠٠	%١٠٠	١٦٥٠٠٠	% ١٠٠	١٢٥٠٠٠	%١٠٠
نسبة العمالة الى السكان	% ٢٧		%٣٣		% ٣٥,٧	

واستناداً إلى الجدول السابق يمكن استخلاص أهم الخصائص المميزة لهيكل توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الجديدة كما يلي:

- وجود تباين غير مبرر بين نسب قوى العمالة إلى السكان في المدن الثلاث، حيث تبلغ هذه النسبة في مدينة العاشر من رمضان ٢٧%، وفى السادس من أكتوبر ٣٥,٧%، وفي السادات ٣٣%.
- وجود تفاوت واضح في توزيع العمالة على القطاعات المختلفة في المدن الثلاث وبالتالي الأهمية النسبية لهذه القطاعات، فبينما نجد أن عمالة التشييد والبناء تبلغ ٦،٦% في العاشر من رمضان، ٧,٢% في السادس من أكتوبر، فإن هذه النسبة تبلغ ١٢% في السادات. وبالنسبة لعمالة قطاع الخدمات ففي حين تبلغ نسبتها ٥٤,٢% في العاشر من رمضان، فإن نسبتها تنخفض إلى ٣٦,٨% في السادس من أكتوبر، ثم إلى ١٥,٢% في مدينة السادات.

ويشير ذلك إلى اختلاف الفروض النظرية التي بنى عليها هذا التوزيع عند وضع المخططات النظرية لكل مدينة دون الاستناد إلى المعدلات القومية التي يجب أن تفرز نسباً متقاربة نسبيا.

وفي غياب مثل هذه المرجعية القومية وتباين الفروض النظرية عند إعداد هياكل توزيع الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية وقوى العمالة بها، كان من الطبيعي أن ينتج عن ذلك – وأسباب أخرى عديدة – أن يختلف الواقع الفعلي لتوزيع قوى العمالة على الأنشطة الاقتصادية، ونسب الإنجاز في برامج التنمية الاقتصادية المخططة بالمدن المنفذة.

والجدول رقم (٤-٣) يوضح التوزيع الفعلي لهيكل العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في سبع مدن مصرية رئيسية جديدة منفذة (١٩٩٣)، بينما

يوضح الشكل البياني رقم (٤-١) نسب التحقيق في فرص العمالة الإجمالية بين الواقع والمخطط لهذه المدن[1]:

جدول رقم (٤-٣) التوزيع الفعلي لهيكل العمالة في سبع مدن مصرية رئيسية منفذة (١٩٩٣)

المدن الجديدة	القطاعات الاقتصادية				
	الصناعة	التشييد والبناء	الخدمات الاقليمية	الخدمات الحكومية	الإجمالي
العاشر من رمضان	٣٦٦٢٥	٣١٦١	١٧٨٣	١٣٨٠	٤٢٩٤٩
السادس من أكتوبر	٢٨٨٩٩	٦٤٧	٣٢٩	٥١٦	٣٠٣٩١
السادات	٥٥١٠	١٤٠٠	٩١٤	٨٩٩	٨٧٢٣
الصالحية الجديدة	٨٨٣٥	٨٥٤	٣٢٠	٤٧٨	٢٧٩٣
العامرية الجديدة	٨٠١	٤٦٩	١٩٤	٢٤٤	٩٧٤٢
دمياط الجديدة	--	٢١٩	١٢٢	٤٥٦	١٥٦٨
الخامس عشر من مايو الجديدة		٢٧١٧	١٣٤٩	١٣٦٣	٢٤٢٩
الإجمالـــــي	٨١٨١١	٩٤٦٧	٥٠١١	٥٣٠٦	١٠١٥٩٥

شكل رقم (٤-١) مقارنة بين المستهدف والمحقق فى فرص العمل بالمدن المصرية الجديدة (بالألف) احصاء (١٩٩٣)

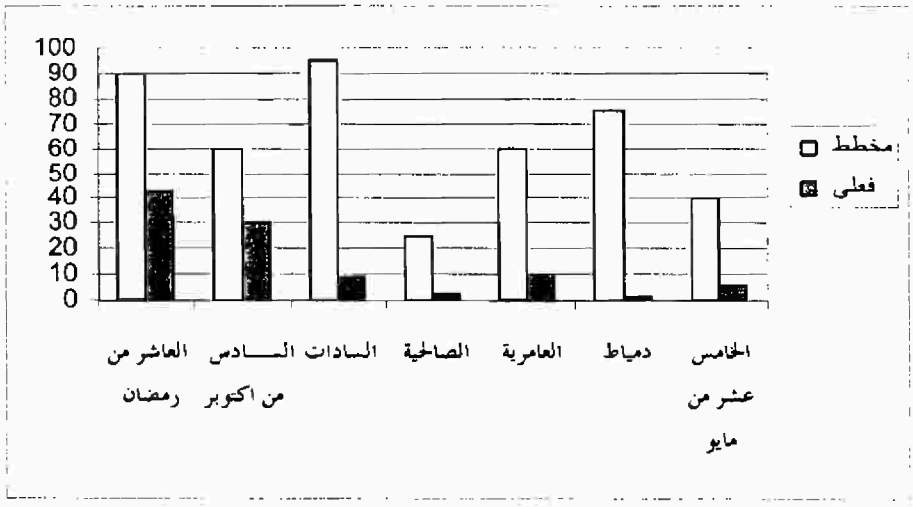

[1] المجتمعات العمرانية الجديدة - تقييم مشكلات النمو العمراني د. محمود امين على ١٩٩٧

وبناء على الجدول والشكل البياني السابق يتضح وجود فجوة بين فرص العمل المستهدفة وتلك المخططة في سبع حالات دراسية للمدن الجديدة، حيث بلغت نسبة التحقيق في العاشر من رمضان ٤٨%، في ٦ أكتوبر ٥١%، السادات ٨,٥%، الصالحية ١١%، العامرية الجديدة ١٦%، ١٥ مايو ١٣% بينما بلغت في دمياط الجديدة ٢% فقط.

وبصفة عامة يرجع هذا العجز في محققات المدن الجديدة إلى تخلف برامج التنفيذ، وظاهرة النمو المتبعثر وضعف طاقة قطاع التشييد والعجز في مصادر التمويل.

(٣) الصناعة كقطب رئيسي في القاعدة الاقتصادية بالمدن المصرية الجديدة

لما كانت الصناعة هي القاسم المشترك في القواعد الاقتصادية للغالبية العظمى من المدن المصرية الجديدة، وحيث إنها قد أصبحت القطب الرئيسي للتنمية الاقتصادية في أغلب المدن، كان لزاما أن تتم مراجعة وتقييم محققات قطاع الصناعة في هذه المدن باعتبارها مقوماً رئيسياً من مقومات النمو العمراني فيها، وفى دراسة لأهم الأنشطة الصناعية الممثلة في قطاع الصناعة بالمدن المصرية الجديدة (١٩٩٩) وجد أن تصنيف هذه الأنشطة النسبية لها كما يلي:

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع	النسبة
أ) صناعات غذائية	٩٥٩	% ١٥
ب) صناعات بلاستيكية	٦١٠	% ٩,٥
جـ) صناعات الغزل والنسيج	٥٩٥	% ٩,٣
د) صناعات معدنية وميكانيكية	٥٤٢	% ٨,٤
هـ) صناعات كهربية وهندسية	٥٢٥	% ٨
و) صناعات كيمائية وأدوية	٤٨٨	% ٧,٦

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع	النسبة
ز) صناعات خشبية ومعدنية	٤٨٠	% ٧,٥
ح) صناعات مواد البناء	٤٤٥	% ٧
ط) صناعات ورقية	٢٨١	% ٤،٤
ى) صناعات متنوعة	١٤٨٥	% ٢٣,٣
الإجمـــــالي	٦٤١٠	% ١٠٠

وبالرجوع إلى تصنيف الأنشطة الممثلة في القواعد الاقتصادية للمدن المصرية الجديدة، طبقا للأهمية النسبية لها، يتضح أن الصناعات الاستهلاكية تتصدر هذه الأنشطة الصناعية مثل الصناعات الغذائية ١٥%، صناعات البلاستيك ٩,٥%، صناعات الغزل والنسيج ٩,٣%. أما بالنسبة لما يلى ذلك من أنشطة مثل الصناعات المعدنية، الصناعات الكهربية، الصناعات الكيمائية والدوائية فهي صناعات وسيطة تعتمد إلى حد كبير على استيراد المواد الخام والأجزاء المصنعة بالخارج ثم يتم إجراء العمليات التجميعية أو التحويلية عليها في مصر. وفى دراسة إحصائية لمقدار اعتماد الشركات الصناعية في المدن الجديدة على الصناعات التحويلية للمواد الخام المستوردة من الخارج، أظهرت الدراسة ما يلي:

- ٢٥% من الشركات الصناعية تعتمد بنسبة أكثر من ٩٠% على استيراد المواد الخام من الخارج.
- ٢٥% من الشركات الصناعية تعتمد بنسبة ما بين ٥٠% إلى ٨٩% على استيراد المواد الخام من الخارج.
- ٢٥% من الشركات الصناعية تعتمد بنسبة ما بين ١٠% إلى ٤٩% على استيراد المواد الخام من الخارج.

- ٢٥% من الشركات الصناعية تعتمد بنسبة تقل عن ١٠% على استيراد المواد الخام من الخارج.

وبالنسبة لمدى فاعلية هذه الصناعات في توفير فرص عمل جديدة، فقد أوضحت الدراسة ذاتها أن أغلب هذه الصناعات هي صناعات رأس المال المكثف Intensive Capital، والتي تعتمد على تقنية متقدمة وعمالة قليلة ماهرة وليست صناعات عمالة مكثفة Intensive Labor وهى التي تعتمد أساسا على استخدام عمالة كبيرة، وهذا يفسر - كما سبق ذكره - التكلفة الباهظة لفرصة العمل كما يفسر قلة عدد العاملين بهذه المصانع رغم كثرة عددها. وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (٤-٤).

جدول رقم (٤-٤) البيانات الإحصائية للمصانع المحجوزة والمصانع المنتجة والعمالة ورأس المال المستثمر والإنتاج السنوي حتى ٢٠٠١/٦/٣٠[١]

المدينة	عدد المصانع المحجوزة	عدد المصانع المنتجة	العمالة	رأس المال بالمليون	الإنتاج السنوي بالمليون	نصيب العامل من رأس المال المستثمر بالألف	متوسط عدد عمال المصنع
العاشر	١٣٢٧	٩٩١	١٠٧٥٦٤	١٤٤٥٥,٨	١٥٦١٥,٥	١٣٤,٣٩	١٠٨,٥٤
١٥ مايو	١	١	٥٠	٠,٥	٠,٥	١٠	٥٠,٠٠
السادات	٤٠٧	٢٥٦	١٨٦٧٥	٢٠٧٥	١٠٠٢	١١١,١١	٧٢,٩٥
٦ أكتوبر	١٥٨١	٦٥٥	٧٤٣٠٦	٣٥٢٨,٩	٦٠٨٧	٤٧,٤٩	١١٣,٤٤
برج العرب الجديدة	٦٢٤	٣٧٣	١٩٣٣٠	٩٩٨	١١٢٢	٥١,٦٢	٥١,٨٢
الصالحية الجديدة	١٠٨	٥٥	٤٧٠٢	٣٥٧,٥	٧١٧	٧٦,٠٣	٨٥,٤٩
دمياط الجديدة	٣١٧	١٦٧	٥١٧٩	١٦٦	١٦٠,٥	٣٢,٠٥	٣١,٠١
العبور	٩٥٥	٧٥	٩٧٨٢	١٢٨٤	١٥٨٦	١٣١,٢٦	١٣٠,٤٣
بني سويف الجديدة	١٤٤	٣٨	١٤١١	١٣,٤	٤٣,٤٠	٩,٤٩	٣٧,١٣
بدر	٣٩٤	٩٤	٧٠٠٠	٣٨٦,٨	٣١٩,٥	٥٥,٢٥	٧٤,٤٧

[١] مبارك والعمران - إنجازات الحاضر لبناء المستقبل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ٢٠٠٢

المدينة	عدد المصانع المحجوزة	عدد المصانع المنتجة	العمالة	رأس المال بالمليون	الإنتاج السنوي بالمليون	نصيب العامل من رأس المال المستثمر بالألف	متوسط عدد عمال المصنع
النوبارية الجديدة	١١٠	٢٣	٤٦٣	٣١,٥٠	٢٧	٦٨,٣	٢٠,١٣
المنيا الجديدة	٩٣	٤	٩٤	٢,٨	٧,٥	٢٩,٧٨	٢٣,٥٠
المتوسط	–	–	–	–	–	٩٣,٧٤	٩٠,٩٧
الإجمالي	٦٠٦١	٢٧٣٢	٢٤٨٥٥٦	٢٣٣٠٠,٢	٢٦٦٨٨	–	–

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن متوسط العاملين بالمصنع الواحد حوالي ٩١,٠٠ عامل، وأن متوسط رأس المال المستثمر لكل عامل هو ٩٣٧٤٢,٢ جنيه، وهو ما يؤكد أن الصناعات التي أنشئت بالمدن الجديدة هي صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية منخفضة، نتيجة لاعتمادها على تكنولوجيا متقدمة. ورغم ضرورة وجود مثل هذا النوع من الصناعة في بعض المجالات إلا أنه يلزم أن تكون الصناعة الغالبة هي التي تعتمد أساسا على استخدام أكبر عدد ممكن من العمال لتوفير قدر كبير من فرص العمل، حيث إن هذا النوع من الصناعة هو بلا شك الأكثر ملاءمة للتنمية، في الدول النامية والتي تعانى زيادة مفرطة في السكان ونسبة عالية في البطالة.
- أن نصيب العامل من رأس المال المستثمر يبلغ أعلاه فى مدينة العاشر من رمضان ١٣٤,٣٩ ألف جنيه، كما يبلغ فى مدينة السادات ١١١,١١ ألف جنيه، وفى مدينة ٦ أكتوبر ٤٧,٤٩ ألف جنيه. وهذه الأرقام تعتبر عالية بالنسبة لاقتصاد العالم الثالث، ومعدل تكلفة إنشاء فرصة العمل الجديدة فى الدول النامية تكون عادة فى حدود ٢٥,٠٠ ألف جنيه[1].

[1] مبارك والعمران – انجازات الحاضر لبناء المستقبل – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ٢٠٠٢

- التركز فى التوطين الصناعي واضح فى مدينة العاشر من رمضان إذ انها تستحوذ على أكثر من ثلث عدد المصانع المنتجة بالمدن الجديدة. كما أن الإنتاج السنوي بها يبلغ حوالي ٦٠% من مجموع الإنتاج السنوي على جميع المدن الجديدة. يلي ذلك مدينة ٦ أكتوبر وتبلغ نسبة عدد المصانع المنتجة بها ٢٤% ونسبة الإنتاج السنوي ٤٣%. ثم برج العرب الجديدة ونسبة عدد المصانع بها ١٤% ونسبة الإنتاج السنوي ٤,٢%. أما مدينة السادات فتبلغ نسبة عدد المصانع المنتجة بها ٩,٤% من مجموع المصانع المنتجة ونسبة الإنتاج السنوي ٣,٧% من مجموع الإنتاج السنوي بالمدن الجديدة. والأغلب أن مدينة العاشر من رمضان تتفوق على بقية المدن الأخرى، لعامل جغرافي شديد الفاعلية، فهي تقع فى مواجهة شرق الدلتا بين أقطاب عمرانية ذات شأن كمصدر تمويل وعمالة وتسويق، لدرجة انه يطلق عليها اسم "الميناء الجاف" فهي تتوسط أوتوستراد الإسماعيلية بين القاهرة والقناة، ويتقاطع معها طريق الى الشرقية والصالحية، والعمالة تأتيها من القاهرة والشرقية، والخامات والتصدير السلعي فى اتجاه الخارج والداخل، والمياه موردها ميسر نسبيا من ترعة الإسماعيلية، وهي بهذا يمكن ان تصبح مدينة مستقلة ذات نفوذ صناعي وتجاري كبير. أما مدينة ٦ أكتوبر فهي بحق مدينة تابعة للقاهرة الكبرى، وخلفيتها لا تمتد الى ظهير متنوع الأبعاد والقوة والانتاج، على عكس مدينة ١٠ رمضان. فهي أقرب الى الضاحية منها الى مدينة مستقلة، ومن ثم كثر السكن فيها حتى لغير العاملين بها.

ويوضح الجدول التالي رقم (٤-٥) بياناً بالمصانع تحت الإنشاء حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ بالمدن الجديدة

جدول رقم (٤-٥) المصانع تحت الإنشاء حتى ٢٠٠١/٦/٣٠

اسم المدينة	عدد المصانع	رأس المال بالمليون	الإنتاج السنوي بالمليون	العمالة
العاشـــر	٣٣١	١١٥٢,٥٢٩	٧٤٣,٢٣	١١٧١٠
السادات	١٥١	١١٠٥,٦٦٦	٧١٦,٨١٦	٦٣٢٤
٦ أكتوبر	٣٤٧	١٨٧٨,٧٣٦	٢٤٤٩,٢٩٤	٢٨٦٣١
برج العرب الجديدة	١٦٨	٥٨٩,٩٢٣	٣٣٦,٦٦٦	٥٦١٤
الصالحية الجديدة	٣٣	١٠٩,٩٥٣	٢٦٩,٠٩٢	٢٣١٣
دمياط الجديدة	١٣٩	٨٠,٩١٨	٧٢,٨٧٩	٢٨٠١
العبور	٣١٦	٥٣٢,٨٢٧	٣٥٣,١٠٠	١٥٩٢٣
بني سويف الجديدة	٥٠	٣٥,٩٠٥	٥٤,٩٧٢	١٧٨٦
بدر	١٤٩	٤٥٥,٦٢٣	٤٣٨.٦٩٠	١٠٦٦٦
النوبارية الجديدة	٤٤	١٢٢,٩٧٦	١٥,٨٣٧	١٦٨٦
المنيا الجديدة	١٠	١٣,١٣٩	٨,٤٢٥	٢٨٧
الإجمالي	١٧٣٨	٦٠٧٨,١٩٥	٥٤٩٥,١٠١	٨٧٧٤١

وفيما يختص بإنتاجية القاعدة الصناعية بالمدن الجديدة، تعتبر إنتاجية المصانع المنشأة بالمدن الجديدة كبيرة، وتعد بحق إضافة إيجابية للاقتصاد القومي، إلا أنها لم تقم بدور فعال مباشر في تنمية المدن التي تقع بها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

- تمثل أغلب الصناعات المتوطنة بالمدن الجديدة صناعات كثيفة رأس المال Int. Capital وليست صناعات كثيفة العمالة Int. Labor، وهي صناعات تقوم على أساليب تكنولوجية متقدمة تعتمد على عمالة قليلة ماهرة، ومن ثم فهي تطرح فرص عمل قليلة.
- يبلغ متوسط دخل العامل على مستوى مدن الجيل الأول ٢٣٤,١٦ جنيها فى الشهر (عام ٢٠٠١) وهي دخول لا تكفي الاحتياجات المعيشية

الأسرية، مما يترتب عليه حتمية مزاولة عمل إضافي مسائي لنسبة ليست قليلة من العمال. ونظرا لعدم توافر مثل هذه الأنشطة الإضافية بالمدن الجديدة فقد تمسك معظم العمال بالإقامة فى مواطنهم الأصلية رغم عملهم بالمشروعات الصناعية بالمدن الجديدة.

- نسبة قليلة من العاملين بمصانع المدن الجديدة لا تزيد على ٨% هي التي تقيم إقامة دائمة بالمدن الجديدة، وأما أغلب العاملين فيسكنون بالمدن القديمة القريبة، ونتيجة لذلك فإنهم يحرمون خدمات هذه المدن وأنشطتها المهنية والتجارية من مقومات الازدهار والتنمية والتي أساسها وجود حجم سكاني كاف لتشغيلها ورواج نشاطها.

- أن الشركات المستثمرة في القاعدة الاقتصادية للمدن الجديدة لا تسهم بدرجة تذكر في إنشاء أو تشغيل أو صيانة مرافق هذه المدن وبنيتها الأساسية، كما أنها لم تسهم بدور فعال في دعم هذه المدن بالخدمات الاجتماعية.

- بلغت نسبة مساحة الأراضي التي تم تخصيصها بالمناطق الصناعية أكثر من ضعف المقدر للمراحل الأولى للمدينة، وهذا الإقبال على شراء الأراضي بالمناطق الصناعية، بسبب انخفاض أسعارها، لم يقابله إقبال مكافئ على إشغال هذه الأراضي وإعمارها وتنميتها، وهو ما يعنى أن الإقبال على اقتناء الأراضي بالمناطق الصناعية لم يكن مساوياً للإقبال على التوطين الصناعي بها، مما أدى إلى تخلف برامج التنمية الصناعية بهذه المدن.

مما تقدم يمكن القول بأن الأنشطة الصناعية فى المدن الجديدة، وهى تمثل قطبا رئيسيا فى القطاعات الاقتصادية بالمدن الجديدة، لم تكن عاملا حافزا للنمو

العمراني بالمدن الجديدة، بنفس القدر الذي تمثله إنتاجية هـذه المصـانع فـى الاقتصاد القومي، ذلك لأن الصناعة فى المدن الجديدة لم تنجح فـى اسـتقطاب وتوطين قوى العمالة بها فى هذه المدن، وقد استمرت إقامتهم فـى مواطنهـم الأصلية بعيدا عنها رغم تمتعهم بفرص العمل داخل قواعدها الاقتصادية[1]. ويبلغ مجموع العمال فى المدن الجديدة حوالي ٢٥٠ ألف عامل فى عام ٢٠٠١، ولـو فرض أن متوسط عدد أفراد الأسرة بالمدن الجديدة يبلغ حوالي ٣,٦ فـرد فـإن عدد سكان المدن الجديدة يمكن أن يبلغ حوالي ٩٠٠ ألف نسمة لو تيسر لهؤلاء العمال أن يستقروا بها. ولكن العدد المقدر لمجموع سكان المدن الجديدة لا يزيد على ١٥٠ ألف نسمة فقط (باستبعاد مدينة ١٥ مايو إذ أنها خالية من الصناعات الجديدة) وذلك حسب تعداد ١٩٩٦. (وتشير تقديرات وزارة الإسكان والمرافـق الى أن عدد سكان المدن الجديدة يزيد على ذلك كما سيأتي ذكره فيما بعد). كما أن معظم الصناعات القائمة بالمدن الجديدة لم تكن ذات فاعلية حقيقية فى طـرح العديد من فرص العمل لكونها صناعات متطورة تعتمد على النظم التكنولوجيـة المتقدمة ومحدودية قوى العمالة البشرية. هذا بالإضافة إلى ضـعف مسـاهمة رجال الصناعة والاستثمار بالمدن الجديدة فى دعم بنيتها الأساسية من المرافـق والخدمات العامة والمجتمعية.

[1] تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة فى جمهورية مصر العربية
د. هشام أحمد مختار – ١٩٩٧